

أسس عرض المحتوى والتبويب لمناهج الدراسات الشرعية ومقرراتها

د. ابراہیم محمد زین*

مقدمة: 1

لا بد من القول: إن مناهج الدراسات الشرعية لها تاريخ عريق وأنها ترجع إلى المصادرين المنشأين القرآن والسنة النبوية. ولما كان الوحي هو المنشأ للحضارة الإسلامية والرائد في بيان أسس عمرانها وكيفيات تشكيلها فإن العلوم التي وقعت في تلك الحضارة على مرّ أطوارها وتقلباتها إنما كانت استجابة علمية وأئمة لتلك التصاريف والأقدار فجاءت كسبو العلماء متلثة بألوان تلك التصاريف ومعيرة عن معانٍ الاستجابة لتلك التحديات.

و الناظر في التراتيب الإدارية والولايات الدينية التي وقعت في الحضارة الإسلامية يرى أن شرط تحصيل العلم الشرعي كان شرطاً أساسياً في كل تلك الوظائف¹ ابتداءً بالإمامية الكبرى التي من شروطها الاجتهاد في النوازل ثم يتنزل هذا الشرط ليتواءم مع متطلبات الولاية سواء أكانت وزارة تقويض أو تنفيذ أو إمارة إقليم أو ولاية قضاء بأنواعها المختلفة أو إمارة للحج أو إمارة للصلوة أو وظيفة احتساب. وذلك يدل على ارتباط تلك الولايات بحاجة المجتمع وتمثل حاجة المجتمع في تحقيق الغاية من الوجود الإنساني وهي عبادة الله في الأرض وتحقيق معنى الخلافة. فإذا أردنا النظر لواقع العلوم الشرعية في عصرنا الحاضر نجد أن الولايات الدينية قد انحسرت إلى ركن قصي وصارت متطلبات سوق العمل حكراً على أصحاب مؤهلات بعيدة الصلة عن العلوم الشرعية بل إن تحصيل تلك العلوم والمعارف صار عائقاً من تولى تلك الوظائف في بعض الأحيان.

طالما أن للعلوم الشرعية تاريخ خاص بها وطالما أنها مرتبطة كذلك بسوق العمل وحاجة مجتمع المسلمين لها فلا بد من وضع هذين المبدئين في الاعتبار حال الحديث عن: أنس عرض المحتوى والتبويب لتلك المناهج، ولعل التاريخ الذي عرضه ابن خلدون في مقدمته² للتطور الذي لحق علوم الملة يرفدنا بمادة علمية جدًّا مفيدة حال الحديث عن معايير اختيار المحتوى أو تنظيمه أو أساليب عرضه، أما حاجة السوق فالقصد منها ليس الاستجابة الآلية لتلك الحاجات وإنما محاولة توطين تلك العلوم للنهوض بتلك المجتمعات وتسديد سيرها نحو الغايات الإسلامية. ولنلا يكون الحديث تنتظيراً عاماً يجنب لافتتاح الكليات دون بيان الجزيئات، فأرى أن يرتبط كلامي بتجربة ماثلة من تجارب التعليم العالي في الجامعات الإسلامية المعاصرة. ولا يقصد من ذلك القليل من أهمية التجارب الأخرى وإنما اتخاذ هذه التجربة مثلاً يحتاج إلى التصويب والتدديد ويشرح بصورة عملية معنى أنس عرض المحتوى والتبويب لمناهج الدراسات الشرعية ومقرراتها. ولا شك أن مدى السنوات العشر التي قضتها الباحث في الجامعة الإسلامية العالمية مشغلاً بمهمة التدريس في تلك الجامعة تُعين كثيراً في استقصاء ملامح هذه التجربة الفريدة في مجال الدراسات الشرعية. ولا بد من الإشارة إلى أنه قبل الحديث عن أنس عرض المحتوى والتبويب لمناهج الدراسات الشرعية ومقرراتها لا بد من النظر في أنس تقسيم هذه العلوم إلى أقسام تمنح درجات علمية بعينها. حيث إن نظريات تصنيف العلوم³ على وجه الإجمال والعلوم الشرعية على وجه الخصوص تؤثر بصورة مباشرة على الأنسس والكيفيات التي يتم بها التبويب وعرض المحتوى

* الأستاذ المشارك لقسم معارف الروحى والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

لذلك المقررات. وعليه فإن نظريات تصنيف العلوم ترددنا بجملة من المبادئ تعين على وضع حدود فاصلة بين تلك العلوم ومن ثم تتضح معالم ما يمكن أن يندرج في ذلك العلم من مسائل وقضايا وما يمكن أن يخرج منها. وبذات الكيفية ما يكون من تلك العلوم وسائل تعين على فهم مقاصد ذلك العلم وما يكون منها مقاصد يتوصّل إليها بآلات وأدوات بعينها. وعليه لا بد من مراعاة كل هذا الرسم المعرفي والتاريخي حال التصنيف أولاً في شكل أقسام تمنح درجات علمية ثم آخرًا في شكل أسس للتبويب وعرض لمحتوى تلك المناهج العلمية ومقرراتها.

2. أساس تقسيم مناهج الدراسات الشرعية ومقرراتها إلى أقسام لمنح درجات علمية:

لا يمتري أحد في أن نهايات القرن الخامس الهجري وبدايات القرن الهجري الجديد قد شهدت تطوراً علمياً وصراحاً فكريأً أدى إلى بلورة العلوم الشرعية لتصير مقررات واضحة المعالم وشخصيات يسهل درسها بسبب تطور نظام المدرسة النظامية في بغداد وغيرها من الحواضر العلمية. ولعل المواجهة العلمية بين الخلافة السنوية في بغداد وبين الخلافة الفاطمية في القاهرة والتي سُجلت ملامحها في كتاب الإمام الغزالى⁴ "فضائح الباطنية" أو قل "فضائح المستنصرية وفضائل المستظرفة" قد بين بصورة لامرية فيها الفرق بين نظام تعليم يجمع بين صحيح المنقول وصريح المعقول وبين نظام آخر يستند إلى مقولات التعليم "التعليمية"، بينما وجدت الفلسفة اليونانية⁵ والمنطق الأرسطي النقد ومحاولات الاستيعاب في إطار النظام الثقافي الإسلامي بعد تجريد المنطق من رواسبه الوثنية وبيان خطر الفلسفة اليونانية في مجال الميتافيزيقيا نجد أن التراث اليوناني الفلسفى قد ازدهر واستوسع - دون نقد وتمحيص - في دواوين الفكر الإسماعيلي⁶.

وهكذا فإن النظر للملخصات العلمية القيمة التي قام بها الغزالى وهو يحاول جاهداً تهذيب العلوم الشرعية وترتيبها لتكون صالحة للتدريس وفق نظام منطق سلس يُعين الطالب والشيخ في أداء مهام نقل العلوم الشرعية من حيل آخر ومجادلة الخصوم والتزامهم الحجة، فنقول: هذا النظر يفيد كثيراً في استيعاب حركة التناقض بين العلوم الشرعية والعلوم التي وقعت لأصحاب الملل الأخرى فضلاً عن أنه يفيد كذلك في فهم الديناميات الداخلية لذلك العلوم الشرعية⁷. وأحسب أن الإمام الغزالى وهو يقف على اعتبار تلك المرحلة المهمة في تاريخ تطور العلوم الشرعية أراد - بعد أن فرغ من صياغة مشروع إصلاح العلوم الشرعية في كتابه: "إحياء علوم الدين" - أن يستدرك على ذلك الإحياء ببيان طريقته في تصنيف العلوم وكيفية النظر إلى المعرفة الإنسانية. فقال: "ثم العلوم ثلاثة عقلي محض، لا يحيث الشرع عليه ولا ينذر إليه، كالحساب والهندسة والنجوم وأمثاله من العلوم فهي بين ظنون كاذبة لأنفقة، وإن بعض الظن إنما، وبين علوم صادقة لا منفعة لها..."⁸. ثم يقول الغزالى: "ونقلي محض، كالأحاديث والقياس، والخطب في أمثالها يسير، إذ يستوي في الاستقلال بها الصغير والكبير، لأن قوة الحفظ كافية في النقل وليس فيها مجال للعقل، وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأى والشروع وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفة الشرع والعقل سواء السبيل..."⁹. وقد ظهر من قول الإمام الغزالى أنه يضع مبدأ النفع في العاجل والأجل كمقاييس لاعتبار العلم أو رده وكذلك فإن ازدواج العقل والنقل يرتفع بالعلم إلى أعلى الرتب فالukoof على قوة الحفظ يخفف من درجة العلم فكلامها العلم العقلي المحض والنقاىي المحض أقل درجة مما ازدواج فيه العقل والسمع ويستطرد الإمام الغزالى قائلاً: "ولأجل شرف علم الفقه وسببه، وفر الله دواعي الخلق على طلبه، وكان العلماء به أرفع مكاناً، وأجلهم شأناً، وأكثرهم أتباعاً وأعواناً"¹⁰. ثم يبين لنا الغزالى دوافعه الشخصية في سلوك سبيل هذا العلم: "فتقادري في عنوان شبابي اختصاص هذا العلم بفوائد الدين والدنيا، وثواب الآخرة والأولى، أن أصرف إليه من مهلة العمر صدرأ... فصنفت كتاباً كثيرة في فروع الفقه وأصوله"¹¹. إذا فقد كان لهذا العلم بالإضافة إلى فائدته الدينية فوائد دنيوية لا تخفيها العين ولا ينكرها إلا مكابر. ثم يبين لنا الغزالى المبادئ التي اتخذها في تأليف المستصفى لطلابه الذين طلبوا منه أن يضع لهم كتاباً في العلم يتوخى فيه الترتيب والتحقيق ويتوسط فيه بين الإخلاص والإملال ليكون

وسطاً بين كتاب: "تهذيب الأصول" والذي مال فيه الغزالى إلى الاستقصاء والاستثار وكتاب: "المنخل" والذي مال فيه الغزالى إلى الإيجاز والاختصار¹². وقد أجابهم الغزالى بتأليف كتاب المستصفى والذي وصف طريقته فيه قائلاً: "وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني، فلا مندوحة لأحدهما على الثاني، فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب، يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، وبيفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه، فكل علم لا يستولى الطالب في ابتداء نظره على مجتمعه ولا مبانيه فلا مطعم له في الظفر بأسراره ومباغيه"¹³. ولعل المبدأ الذي اتخذه الغزالى - وهو يؤلف هذا الكتاب لطلابه بعد أن عاود التدريس بعد رحلته إلى بيت المقدس - والذي يتعلق بأهمية أن يلمُ الطالب لأول نظره في العلم على مجتمعه ومبانيه حتى يكون ذلك مدخلاً لإدراكه لأسراره ومباغيه لعل هذا المبدأ من أهم مبادئ أسس تقسيم العلوم وتصنيفها أو أسس عرض محتواها وترتبها وقد نجح الغزالى في هذا الصدد مع علم أصول الفقه حيث إنه قد عمل على بيان موضع العلم من بقية العلوم الشرعية على سبيل بيان الكلي منها والجزئي ثم بيان نشاط المتكلم أين بيادأ وأين ينتهي ثم بيان نشاط الأصولي في صلته بنشاط المتكلم والفقىء وكيف أن نشاطه العلمي جزئي إذا ما قورن بنشاط المتكلم الذي مجاله أصول الدين وما ترتب في ذلك المجال يأخذ الأصولي لبني عليه مقولات أصول الفقه ومن ثم يأتي الفقيه الذي يوصف نشاطه بأنه جزئي أجزاء نشاط الأصولي الذي يوصف بالكلية مقارنة مع ما يفعله الفقيه ويترتبط على ذلك أن الفقيه يأخذ نتائج علم أصول الفقه كمسلمات بينى عليها نشاطه العلمي وبذلك تبدو معالم هذه الدوائر العلمية الثلاث في تباينها واتصالها وتبدو حدود كل علم وصلته بالأخر¹⁴. ويستمر الغزالى بذات الكيفية ليبين لنا الأقطاب التي يدور عليها علم أصول الفقه وكيف يمكن تلخيصه في بيان جامع احنته "شجرة الغزالى" قائلاً: "اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجود الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة فوجب النظر في الأحكام ثم في الأدلة وأقسامها، ثم في كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ثم في صفات المقتبس الذي له أن يقتبس الأحكام"¹⁵. ثم يلخص الغزالى نقاشه في بيان جامع سار العلم على نهجه إلى يومنا هذا حيث يقول: "فإن الأحكام ثمرات، وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها ولها مثمر ومستثمر وطريق في الاستثمار"¹⁶. فشجرة الغزالى لخصت حقيقته العلم في قضايا الأحكام والأدلة وطرق الاستنباط والمجهد والمقدار وصارت هذه الأقطاب الأربعية هي التي عليها مدار العلم وكل واحد منها يفضى إلى الآخر في تسلسل ونظام فريد وربما زاد الغزالى على هذه الأقطاب الأربعية مقدمة العلم التي عدّها صراحة أنها علاوة عليها لأنها تستقصى أمر الحد والبرهان ولكن نظرتي الحد والبرهان عند الغزالى هما مقدمة لكل العلوم¹⁷.

أقول: لقد كان لرؤية الغزالى لصلة العلوم الشرعية بعضها ببعض أثراً بالغاً في أولئك الذين قاموا بتخطيط الدرجة العلمية في مجال العلوم الشرعية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا¹⁸. ولعل مبدأ ازدواج العقل والنفل في العلوم قد أخذ في الاعتبار بل إن الدرجة العلمية في قسم الفقه والأصول جاءت في مقررات الأصول محاكية لشجرة الغزالى حيث تدرس الأصول بذات الطريقة التي خططها الغزالى فهذه الأقطاب الأربعية صارت مقررات دراسية أساسية أضيفت إليها مقررات تتتعلق بمقاصد الشريعة وقراءات في أصول الفقه. أما الفقه فقد اتخد لنفسه المقررات المألوفة من فقه العبادات والمعاملات والأسرة والجنایات والسير بحيث يترك للطالب حق الاختيار بين الفقه والأصول كمجال للتركيز ولكنه يلزم بأخذ أربعة مقررات من المجال الآخر. ثم جاء قسم أصول الدين والأديان المقارنة متبعاً لطريقة الغزالى في تخطيط مجال أصول الدين في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد¹⁹، غير أن هذا القسم تتكامل فيه ثلاثة مجالات هي أصول الدين والأديان المقارنة والفلسفة ولعل طريقة ابن حزم الظاهري في الرابط بين هذه المجالات الثلاثة قد أخذت في الاعتبار حيث إن مشروع ابن حزم الظاهري²⁰ في الرابط بين حقول المعرفة المختلفة ومحاولته تلخيصها في السياق الإسلامي جعلته يدعو من يريد أن يفهم مشروعه الفكري أن يولي النظر أولاً إلى كتابه في تقرير حد المنطق ومنه ينطلق إلى الفصل حيث قضايا علم الكلام والفلسفة والأديان

المقارنة تناقض جنباً إلى جنب ومن بعد ذلك يحق للناظر في مشروعه العلمي النظر في كتابه في أصول الفقه "الإحکام في أصول الأحكام" ومن ثم النظر في كتابه في الفقه "المحلی" لعل الغزالی قد استفاد من طريقة ابن حزم أو يمكن القول: بأن الإمام أبو الحسن الأشعري هو الذي خطط لمجال أصول الدين بهذه الكيفية ومن ثم اتباعه الباقلاني في "التمهید" وسار على نهجهم كل من الغزالی والشهرستاني. ولعل الإضافة المنهجية والنقلة النوعية التي جاء بها الغزالی في هذا المجال بعد نقده للفلسفة وبيان موضع المنطق فيها جعل ابن خلدون يصف الغزالی بأنه نقطة التحول من طريقة المتقدمين القائمة على جملة من المبادئ أهمها: "أن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول" وكيف أن الغزالی هو أول من فتح الباب لطريقة المتأخرین التي انبنت على مبدأ: أن بطلان الدليل غير مؤذن ببطلان مدلوله ووصف ابن خلدون هذا التحول المنهجي بقوله: "ولم يعتقدوا بطلان المدلول من بطلان دليله كما صار إليه الفاضي فصارت هذه الطريقة من مصطلحهم مبادنة للطريقة الأولى وتسمى طريقة المتأخرین وربما أدخلوا فيها الرد على الفلسفة فيما خالفوا فيه من العقائد الإيمانية وجعلوهم من خصوم العقائد لتناسب الكثير من مذاهب المبتدعة ومذاهبهم وأول من كتب في طريقة الكلام على هذا المنحی الغزالی رحمة الله²¹. وهذا فقد أحدث الغزالی نقلة نوعية في هذا العلم وبين مسارب جديدة في تطوره، لكننا نقولـ كذلكـ بأن التراكمات العلمية قبل الإمام الغزالی هي التي جعلت ما فعله الغزالی أمراً ممكناً وهذاـ بالطبعـ لا يقل من عبرية الغزالی التي توجهت في إقتناص اللحظة العلمية وجعلت من كتاب "الاقتصاد في الاعتقاد" بداية لطريقة جديدة في تناول هذا العلم. وكذا الحال فإن أقطاب هذا العلم تدور على أربعة: هي الإلهيات والنبوات والسمعيات والإمامية وهي ترتبط بمنهج النظر العقلي وازائفها. ينقسم الناس كما قال ابن حزم إلى: سفسطائيين ودهريين وبراهمة ويهود ونصارى ومسلمين وهذه القسمة تكون بشأن إثبات الحقائق ومسألة قدم العالم أو حدوته ومسألة أن للعالم مدبر واحد أو أكثر ثم مسألة إثبات النبوات كلها أو إنكارها كلها أو إنكار بعضها. ولعل ابن حزم قد فطن إلى جوهريّة مسألة قدم العالم في نقاشه وجاء الغزالی من بعده وعدها من أسس المسائل في نقشه مع الفلاسفة. أما القسم الثالث الذي يمنح درجة علمية فهو القسم الذي يتولى بالدرس علوم القرآن والحديث وهو كذلك قد ازدوج فيه العقل والنفل. فتاريخ جمع وتوين القرآن وعلوم القرآن التي حصرها السيوطي متابعة للزرتشي بالإضافة إلى قضايا التفسير التحليي والموضوعي تلقى عناية فائقة في هذا القسم كما وأنها تتصل بنسب أصيل مع علوم السنة النبوية دراية ورواية بالإضافة إلى دراسات موضوعية في السنة النبوية وفي هذا القسم تتكامل علوم السنة النبوية مع علوم القرآن الكريم حيث ينبع للطالب التركيز في مجال ويلزمه بدرس القضايا الأساسية في المجال الآخر.

علاوة على الأقسام الثلاثة التي على أساسها تم تقسيم الدرجة العلمية في مجال العلوم الشرعية فهناك قسم رابع يعني بتدریس العلوم الشرعية لطلاب التخصصات العلمية والمنهجية الأخرى. وهذه تُعني بمجال الرؤية الإسلامية الكلية للعلوم والكون والإنسان والحياة ثم تقاصيل الأخلاق الإسلامية في مجال المهن والصناعات المختلفة ثم فقه الحياة اليومية الذي لا يُعذر المسلم بجهله. إذا لا يمتري أحد في أن طريقة تقسيم العلوم الشرعية وتحويلها إلى درجات علمية قد اقتضته ظروف متصلة بتاريخ تلك العلوم الشرعية والاحتياجات المعاصرة في درس هذه العلوم في سياق الجامعة الحديثة التي تستخد ترتيب إدارية وسائل في تقسيم المعرفة وتنظيم الدرجة العلمية وفقاً لتنظيم جديد لم يألفه الأوائل وصح منه القول بأنه من باب المصالح المرسلة. وقد شد انتباھي ما كتبه ابن خلدون في الفصل الذي عده بعنوان: في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة" والذي يبدو فيه أن ابن خلدون قد كتبه وهو على أهبة الذهاب إلى مصر وفصل كثيراً في معنى سعة الرزق للعلماء في مصر مقارنة بالمغرب في الفصل الذي يليه والذي اختتمه بقوله: "وما أدرى ما فعل الله بالشرق والغرب به نفاق العلم فيه واتصال التعليم في العلوم وفي سائر الصنائع الضرورية والكمالية لكثرة عمرانه والحضارة وجود الإعانة لطالب العلم بالجرأة من الأوقاف التي اتسعت بها أرزاقهم"²². لا شك من أن اقتصاديّات التعليم تلعب دوراً مهمًا في تحويل الأهداف التعليمية العليا إلى مؤسسات ماثلة. ولا مرية

في أن الإرادة السياسية في تفاعلها مع اقتصاديات التعليم هي التي تكيف ذلك المثول الواقعي، وهذا ونحن إزاء هذه المعادلة المعقدة لا بد لنا من صياغة أسس ومبادئ وغيارات تراعي كل هذه المتغيرات وتغفل فعلها كذلك في إعادة صياغة تلك المتغيرات على المدى البعيد، فإن مجرد صياغة أسس تفعل كل هذه التغيرات قد تؤدي في خاتمة المطاف إلى جملة من الأحلام التي لن تنزل إلى أرض الواقع وربما تقضي كذلك إلى نوع من الإحباط النفسي المتبدل بين حملة تلك الأحلام وبين الواقع المتردي الذي سيصير بمرور الوقت إلى جملة من الحقائق التي يصعب النظر إليها من منطلق تلك الأحلام. هكذا فإن مجرد التوفير على أسس عرض المحتوى والتبويب المناهج لمقررات الدراسات الشرعية لا يُسهم في النهضة العلمية المنشورة إن لم يتم ذلك من خلال فهم عميق لأليات تلك العلوم في مسارها التاريخي وللأطر المعاصرة التي يُراد بها تقديم هذه العلوم الشرعية وفق هيكل علمية جديدة. فضلاً عن ذلك لا بد من توطين هذه الأسس في إطار سياق علمي يميز فيه بين تجارب التعليم الإسلامي في العالم العربي وبين تجاربه في بلاد العالم الإسلامي الذي تكون فيه القرآن الكريم لغة تخصص ودراسة.

فإن ذلك كذلك، فلا بد من مراعاة كل الشروط السابقة ذكرها حال الحديث عن أسس عرض محتوى والتبويب لمناهج الدراسات الشرعية ومقرراتها. وحيثُ هنا أن نضع في الاعتبار أهمية الربط بين العلوم الشرعية في مجالاتها آنفة الذكر- الدراسات القرآنية والحديثية، الفقه وأصوله، وأصول الدين والأديان المقارنة (الملل الأخرى) - حتى يحدث نوع من التكامل العلمي لدى الطالب، بحيث يكون لديه جملة من المعارف الشرعية المشتركة بين جميع دارسي العلوم الشرعية، وهذه تكون عبارة عن مقدمات عامة في علوم القرآن والحديث ومصطلحه وفقه وتاريخ التشريع وأصول الفقه وأصول الدين ودراسة الملل الأخرى مقدمة في المنطق. هذه المقدمات تمثل الجذع المشترك الذي من خلاله ينفذ الطالب إلى تاريخ مجالات العلوم الشرعية الأساسية.

3. الأسس التاريخية في عرض المحتوى والتبويب:

لقد فرغنا من القول بأن مناهج الدراسات الشرعية في الجامعات المعاصرة في العالم الإسلامي-على وجه العموم- إما تدرس من خلال أقسام تقوم بمنح درجة علمية في الدراسات الشرعية أو أنها تدرس باعتبارها متطلب جامعي. ولما كان الاهتمام في هذه الورقة منصبًا على مناهج الدراسات الشرعية التي يُراد منها إعداد خريج في واحد من تخصصات الدراسات الشرعية، سيكون التركيز عليها وترك تلك المناهج المعدة لتدريس الدراسات الشرعية كمتطلب جامعي.

ويقصد بالأسس التاريخية في عرض محتوى وتبويب تلك المناهج هووعي الطالب بالتراث العلمي الذي حدث في تلك المناهج وفهم المنطق الداخلي والتاريخي لذلك التطور العلمي، وخير معين لذلك أن يركز على هذه الأسس التاريخية ضمن مقررات الجذع المشترك الذي يجمع بين التخصصات المختلفة في مجال الدراسات الشرعية، بحيث أن مقدمات هذه العلوم الشرعية إنما هي في الأصل محاولة معاصرة لتلخيص قضايا ومسائل هذه العلوم الشرعية، ولعل النموذج لهذا الأمر ما فعله ابن خلدون في مقدمته حينما قام بتلخيص تطورات العلوم الشرعية في زمانه ابتداء من علوم القرآن من التفسير والقراءات وانتهاء بالتصوف²³ وقام بذلك التلخيص وفق فهم عميق للأهداف التربوية المراد تحققا في العملية التعليمية مع انحياز صريح للمدرسة الأشعرية والصالح الذي انعقد بداخله في محاولة لتقريب علوم الأولئ وجعل التصوف جزءاً أصيلاً من علوم الملة²⁴.

فالبعد التاريخي مهم للغاية في عرض محتوى هذه العلوم الشرعية حتى يتسمى للطالب التمييز بين ما هو ثابت وما هو متغير في تلك العلوم، حتى يتدرّب على فهم معنى أصول الدين الثابتة والتعديلات التاريخية المختلفة لتلك الأصول عبر العصور الإسلامية المختلفة. ولعل الناطقين بغیر

لغة القرآن أحوج الناس لترسيخ المبدأ في أذهانهم بسبب سهولة تحول الدين عندهم إلى جملة من الرسوم وأحياناً إلى طلاسم التي تؤخذ كما هي دون بيان الثابت منها من المتغير بسبب تجدد الفهم واختلاف الوضع. ولذلك أرى أهمية التركيز على الأسس التاريخية ب تلك العلوم في المقررات التي تمثل الجذع المشترك، وهي تعني في الأصل بتقييم مقدمات عامة لمجالات العلوم الشرعية المختلفة وتسعى كذلك لبيان معنى تاريخية هذه العلوم والتفرقة بين ما هو إلهي المصدر وبين ما هو من كسب علماء المسلمين في بنائهم الواسع لفهم النصوص الشرعية وذلك كله ينصب في إطار بيان الفرق بين الوحي وبين طرق الاجتهداد في فهم الوحي ومجالات تلك الطرق والمسالك.

وهذا جانب أساسى في البعد التاريخي ومن جانب آخر فالبعد التاريخي كذلك يعني بطرق وضع حقب تاريخية يفهم في إطارها العام التطور الذي لحق بتلك العلوم الشرعية ولعل التحقيق المتعارف عليه بداية بعصر النبوة ثم الخلافة الراشدة ثم عصر التابعين إلى عصور التدوين وما لحقها مفيد للغاية في هذا الصدد لكنه لا يكفي في إعطاء صورة إجمالية لا تغفل مفاصل التراث والتقطاع في تلك الحقب وعليه لا بد من التركيز على فهم الظروف التاريخية التي أنتجت نصوص رائدة في تطور العلوم الإسلامية مثل كتاب "الموطأ" للإمام مالك وكتاب "الخراج" للإمام أبي يوسف وكتاب "الرسالة" للإمام الشافعى وكتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخارى وكتاب "الإبانة ومقالات إسلاميين" للإمام الأشعري وغيرها من المؤلفات التي تمثل علامات مضيئة في تاريخ العلوم الإسلامية ثم لا بد من تعدد خصائص كل حقبة من هذه الحقب حتى يفهم في إطار تلك الخصائص العامة المنجزات العلمية المحددة في تلك المؤلفات. وبهذه الكيفية لا تكون الحقب مجرد فترة زمنية وإنما تمثل شروطاً علمية ووافعاً عملياً في إطاره، تم إحداث تراكم معرفي أفضى لتلك الإنجازات العلمية التي أدت بدورها إلى توجيه الحركة العلمية من بعدها ورسم معلمات التطورات اللاحقة. ولا شك أن الدراسات العلمية القيمة التي أجز لها الشيخ أبو زهرة سواء أكان في كتبه حول أئمة المذاهب وأعلام الفكر الإسلامي أو كتابه حول تاريخ المذاهب الإسلامية بجزئه يمثل نموذجاً معاصرًا لمراجعة مفيدة في بناء هذا الوعي التاريخي والعلمي. وهكذا فإنه بالإمكان صياغة أهداف تربوية تعليمية مستوحاه من ذلك الإنجاز العلمي لتحقيق البعد التاريخي في صياغة أسس مقررات الجذع المشترك وتوطين تلك الأسس في إطار النسق العلمي الذي يأخذ في الاعتبار الفروق المكانية والثقافية. ولا يمتنى أحد من أن الشيخ أبا زهرة حينما كان يكتب موسوعته تلك لم يكن في ذهنه قارئ من ماليزيا أو أندونيسيا أو غيرها من دول جنوب شرق آسيا إنما كان حاضراً في ذهنه قارئاً عربياً، تلقى معرفة جمعت بين تراث الإسلام والمناهج المعاصرة في التأليف والكتابة التي تأثرت بمنجزات الحركة العلمية في الحضارة الغربية. والظن أن يُراعى التوطين لهذا الإنجاز العلمي حاجات وقدرات الطلاب الناطقين بغير العربية. ولعل من الحرف ما اطلعت عليه من محاولات لا يجاد تحقيق جيد للعلوم الإسلامية ما ذكره د. خليل نصارى في محاولاته لا يجاد تحقيق جديد لعلم الفقه في مقالته بعنوان: "نشأة الفقه وتطوره وعلاقته بالوحي" 25. وقد انطلق الباحث من مقوله أن أصل الدين واحد وأن الشرائع والمناهج مختلفة وعليه تكون بدايات الفقه مع بداية التشريع الذي نزل إلى آدم عليه السلام وتتابعت حلقات التطور إلى خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله عليه أتم الصلاة والتسليم. وأحسب أننا قد نحتاج إلى هذا الوعي الإنساني العام بحركة الفقه الإسلامي وارتباطها بتاريخ التشريع البشري جماء في مستوى أعلى من الدرجة الجامعية الأولى.

4. الأسس المعرفية

أقول: يقصد بهذه الأسس المعرفية هو ذلك المحتوى العلمي الذي يجب أن يُشار إليه على وجه العموم في مقررات الجذع المشترك ويترك التوسع فيه إلى مجال التخصص، فلو أخذنا مثلاً قسم الفقه وأصوله نموذجاً نرى أنه بالإضافة إلى الأقطاب الأربع التي ذكرها الغزالى في شجرته وهي قضايا الحكم الشرعي والأدلة وطرق الاستنبط والاجتهداد والتقليد والتي ستمثل مقررات أربعة أساسية يضاف إليها مقرر لتدريب الطالب لقراءة كتب الأمهات في مجال أصول الفقه ثم مقرر يُعنى بمقاصد الشريعة 26، ولما كان طالب أصول الفقه لا بد له من دراسة الفقه بالإضافة إلى تخصصه في الأصول

فيختار أربعة مقررات أساسية من مجال الفقه وتكون الأقطاب الأربع التي ذكرها الغزالى هي عبارة عن المقررات الأساسية التي يجب على الطالب الذي يريد التخصص في الفقهأخذها أسوة بطالب أصول الفقه الذي عليه كذلك أن يختار أربعة مقررات أساسية في الفقه وهذا يحدث تكاملاً بين الفقه وأصوله على المستوى العلمي ويكون معنى أن الدرجة العلمية تشتمل تخصص الفقه وأصوله بهذه الكيفية. إذا يدرس الطالب أربعة مقررات علمية هي بمثابة القضايا الأساسية في تخصصه ويشاركه فيها الطالب الذي أراد التخصص في المجال الآخر وبذات الكيفية يشاركه نظيره في مقررات أربعة بعينها تمثل القضايا الأساسية في تخصصه، أما في المقرررين الآخرين فيدرس طالب أصول الفقه مثلاً مقرراً في مقاصد الشريعة وآخر هو عبارة عن قراءات في أمهات كتب أصول الفقه علاوة على ذلك يدرس كل طالب قسم الفقه وأصوله مقرررين إحداهما هو جزء من مقررات الجذع المشترك والذي يعني بتزويد الطالب بمعارف أساسية في مناهج البحث ثم مقرر متقدم آخر هو جزء من تخصصه يدرس فيه الطالب مناهج البحث في مجال الفقه وأصوله. إذا الأسس المعرفية التي يجب مراعاتها تعتمد على بيان معلم التخصص الذي يتكمّل معه ذلك التخصص مثل إدراج الفقه وأصوله في قسم واحد وإدراج القرآن والسنّة في قسم آخر وإدراج أصول الدين ومقارنة الأديان في قسم ثالث. ولا بد من بيان أربعة أقطاب في كل تخصص تدور حولها قضايا ومسائل ذلك التخصص ثم العمل على أحداث تكميل بينها وبين قسيمهما، وبهذه الكيفية نجد معادلة دقيقة بين دواعي مراعاة خصوصية كل تخصص من تخصصات العلوم الشرعية وبين أهمية إحداث تكميل بينه وبين نظيره. ثم أن طريقة التخطيط والتناول يتسع فيها الجانب المعرفي كلما انتقلنا من مستوى الجذع المشترك إلى مستوى الأقطاب الأربعة إلى المستوى الأخضر لذلك العلم. وبذات الكيفية يكون تبويب المحتوى المعرفي لكل من مقررات أصول الدين والأديان المقارنة، فالأقطاب الأربع في أصول الدين هي: الإلهيات والنبوءات والسمعيات والإمامية يضاف إليها مقرر في مجال الفكر الإسلامي العقدي المعاصر ثم قراءات في أمهات كتب أصول الدين. أما الأقطاب الأربع في مجال مقارنة الأديان يختار فيها دين من أديان أهل الكتاب التنصريّة أو اليهوديّة ثم دين آخر من أديان شبه القارة الهندية البودية أو الهندوسية على سبيل المثال ثم مقرر في مناهج المسلمين في مقارنة الأديان والمناهج الغربية في مقارنة الأديان يضاف إلى تلك الأقطاب الأربعة مقرر في منهج النقد الفنونولوجي للأديان ثم مقرر يعني بقراءات في كتب مقارنة الأديان عند علماء المسلمين. ولا شك أن اختيار الأديان والمناهج والكتب يخضع إلى مبدأ توطين هذه المقررات لاحتياجات المسلمين في ذلك البلد، وهذه الاحتياجات في الأصل إحتياجات دعوية متمثلة في الوجود المتعين لذلك الديانات في مجتمعات المسلمين. وعلى هذا المنوال تكون الاختيارات العلمية لمجال الدراسات القرآنية والحديثية. لا بد من الإشارة إلى أن هذا التبويب المعرفي لمحتوى هذه المقررات يتدرج في مستوى تناوله للقضايا عمّا وتفعيلاً. يبدأ الطالب بالقضايا التاريخية في العلم في مستوى الجذع المشترك ثم ينتقل إلى الأقطاب الأربع والتي تمثل عدمة العلم ثم ينتقل إلى التخصص الدقيق في ذلك العلم ليؤدي في نهاية المطاف بالطالب إلى امتلاك أدوات لتأويل وإيجاد تفسير معاصر لأمهات كتب التراث، قد يبدو ظاهراً أن الطالب يقرأ كتاباً من كتب أمهات تراث العلم ولكن الفرق الحقيقي والهدف التربوي والعلمي من ذلك هو تدريب الطالب على امتلاك أدوات لتأويل المشاريع العلمية المضيئة في تاريخنا العلمي وتحويلها إلى قضايا علمية معاصرة وذلك بالقدرة على بيان الثابت والمتغير فيها ومن ثم البناء على الثابت فيها وتجاوز المتغير بهم واجتهاد معاصر.

5. الأسس العلمية

لعل الحديث عن الأسس العلمية هي محاولة لاستدعاء قضايا اقتصadiات التعليم والإرادة السياسية وال حاجات الآنية لمجتمعات المسلمين ومحاولة وصل العلوم الشرعية بالمؤسسات الإسلامية في تلك المجتمعات. ولا يمتiri أحد في أن مراعاة هذه الأسس هي من باب ربط العلم بالعمل أي جعل العلم علماً نافعاً في الدنيا والآخرة. والغرض الأساسي من ذلك هو تفعيل هذه العلوم الشرعية في واقع المسلمين ومقاومة محاولات إقصائهما من دوائر توجيه المجتمع. ولخطورة هذه الأسس

العلمية وكذلك قيمتها العلمية بربط العلوم الشرعية باحتياجات مجتمعات المسلمين لا بد من أن يصحبها نظر عميق في محاولة فهم ودرس المؤسسات الإسلامية في تلك المجتمعات. فمثلاً دراسة مؤسسات الإفتاء والمحاكم الشرعية والمؤسسات الاقتصادية وجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمؤسسات الخيرية والدعوية هذه الدراسات تفهم بتصنيف واфер في إعداد طلاب الدراسات الشرعية للعمل في تلك المؤسسات وفي تطويرها لخدمة الأهداف الإسلامية العليا، وكذا الحال في بقية مؤسسات المجتمع المدني منها السياسي. وبهذه الكيفية يتم ربط العلوم الشرعية باحتياجات المجتمع وت Siddid تلك الاحتياجات بالنظر الشرعي القويم. ومن ثم الخروج من العزلة التي فرضها المستعمر من قبل على هذا النوع من المعارف والعلوم حتى يقوم بقطع المسلمين عن أصولهم.

ولا يقع في روح أحدها أن المقصود من هذه الأسس العلمية هو تطوير العلوم الإسلامية لخدمة النزاعات المنحرفة في مجتمعات المسلمين وإيجاد المسوغات الإسلامية لها. بل يقصد بها أن تكون هذه العلوم جزء من الحراك الاجتماعي لتسديد خطى المسلمين وئسهم في حركة النهضة العلمية والعملية في تلك المجتمعات، وبالطبع فإنه لا بد لحادي الركب أن يكون جزءاً أصيلاً في المسيرة يكتوي بالأذى الذي يُصيب السائرین على الدرب ويعبّر على الابتلاءات حتى يتم التحقيق ويكتب التمكين من بعد.

ولعل الخطير الحقيقي الذي تواجهه العلوم الشرعية هو المحاولات المتكررة لتهميشهما وعزلها عن قيادة حركة مجتمعات المسلمين ولا شك أن مناسبة العلوم الاجتماعية لها يجعلنا ننظر بصورة قوية في محاولات التكامل بين علوم الشرعية والعلوم الاجتماعية²⁷. ونقول: إن مناهج الاجتهداد في فهم النص محدودة المعالم بينة الأسارير إلا أن الاجتهداد في تنزيل النصوص على الواقع بحر لا ساحل له. ولئن كانت أدوات الاجتهداد في فهم النصوص منضبطة بأصول مرعية فإن تنزيل الأفهام على الواقع تتغير ضوابطه باتساع أدوات فهم ذلك الواقع وجعل الثابت الوحيد فيه هو السعي لتحقيق مقاصد الشرعية. وعليه فإن محاولات التقريب والتغليب في داخل نظام الشرعية أو التقريب التداولي²⁸ لعلوم الأولئ لها محاولات رائدة تعين على فهم المنطق الداخلي للعلوم الشرعية وكيفيات إحداث تكامل بينها وبين ما استجد من علوم و المعارف الإنسانية دون تضييع المعالم والمفاصل الأساسية لتلك العلوم.

6. خلاصات:

لقد تبين لنا الصلة بين الأسس التاريخية والمعرفية والعملية في تحطيط الدرجة العلمية للعلوم الشرعية واتضح لنا كذلك أن مخطط الدرجة العلمية قد ابني على جملة من المبادئ المتعلقة بأهمية مراعاة التسلسل التاريخي في عرض هذه العلوم، وضرورة مراعاة التناسق الداخلي في هذه المقررارات الدراسية التي تتكون منها الدرجة العلمية وكذلك أهمية الوعي بضرورة ربط معارف العلوم الشرعية بالمؤسسات الاقتصادية والخırıة والدعوية في مجتمعات المسلمين المعاصرة. وقد خلصنا إلى أن يحتوي مخطط الدرجة العلمية للأقسام الثلاثة - التي نعتقد أنها تمثل وحدات علمية تدرج تحتها كل العلوم الشرعية، على حذع مشترك تتمثل فيه مقدمات للعلوم الشرعية يراعى فيها التسلسل التاريخي والترابط المعرفي والاحتياجات العلمية ويكون التمثيل فيها إذا اعتبرنا أن المقرر يدرس على مدى أربعة عشر أسبوعاً بحساب ثلث ساعات دراسية لكل أسبوع خلال الفصل الدراسي الواحد - أي أن النظام الأكاديمي المعتمد هو نظام الساعات الدراسية - نقول: إن الأسبوع الأول يترك للتعریف بقضايا المقرر ومسائله ومراجعةه وطريقة التقويم ويقطع أسبوعاً آخر تجري فيه اختبارات التقويم المستمر ويتبقى لنا حوالي اثنى عشر أسبوعاً ثالثي هذه المدة - حوالي ثمانية أسابيع - تخصص لدرس النظور التاريخي للعلم والثالث الباقـي- حوالي أربعة أسابيع. يترك مناصفة بين قضايا العلم المعاصر وربطها باحتياجات المجتمع.

أما ما أسميناه بالأقطاب الأربعة للعلم فمقرراتها تتبع في التقسيم الداخلي نظاماً يختلف عن مقررات الجزء المشترك حيث تُقسم الائتى عشر أسبوعاً بالتساوي بين قضايا تطور العلم وسياقها التاريخي والقضايا والمسائل العلمية وبين القضايا المعاصرة واحتياجات المجتمع. أما مقررات التخصص الدقيق ف تكون الائتى عشر أسبوعاً مقسمة بين القضايا والمسائل العلمية بحيث يُراعى فيها احتياجات المجتمع المعاصر وقضايا مؤسساته العلمية والعملية.

إذا لا بد من مراعاة مبادئ التسلسل التاريخي والتناسق الداخلي والاحتياجات العملية في الطريقة التي تُخطط بها للدرجة العلمية والطريقة التي تخطط بها للمقررات التي تدرس خلال الفصول الدراسية وتكون الأهداف التربوية والعلمية لكل مقرر ممثلة لطريقة التفصيل في مستوى مقررات الجزء المشترك ومقررات الأقطاب الأربعة ومقررات التخصص الدقيق كما بيناها من قبل.

لقد سبق وألمحنا إلى أهمية توطين هذه العلوم الشرعية من خلال التأكيد على ربط المقررات باحتياجات المجتمعات المعاصرة وجعل ذلك هدفاً تعليمياً ينعكس في مفردات المقررات سواء أكان في مستوى الجزء المشترك أو الأقطاب الأربعة أو التخصص الدقيق. وطالما أن اللغة العربية هي ليست اللغة الأم للغالب الأكثري من الطلاب وأن اللغة العربية كذلك هي من الأدوات أو علوم الآلة فإنه من الواجب في تحضير الدرجة العلمية أن تفرد مساحة ربما تساوي مساحة الأقطاب الأربعة أي حوالي أربعة مقررات دراسية لدرس العربية لأغراض دراسة العلوم الشرعية. ويكون التركيز في هذه المقررات على مبدأ تعليم اللغة العربية للأغراض الخاصة وليس تعليم العربية على وجه الإجمال ولعل ذلك يُسهم في رفع مستوى الأداء و يجعل من العملية التعليمية أكثر واقية وارتباطاً بحاجات المجتمع في سبيل تطوير وتنمية وتسديد تلك الحاجات وفقاً للمقصد الأسنى من الوجود الإنساني.

المراجع:

- 1 الماوردي، علي بن حبيب: **الأكمام السلطانية والولايات الدينية** (القاهرة: دار الفكر، 1983م).
- 2 ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار العلم، 1996م).
- 3 أنظر ابن خلدون في المقدمة والفارابي في إحصاء العلوم وكذلك السكاكي.
- 4 الغزالى، أبو حامد: **فضائح الباطنية وفضائل المستظهريه** (القاهرة: 1964م).
- 5 انظر كتاب التقريب لابن حزم وكتب الغزالى في المنطق: معيار العلم و مقدمة المستصفى، وانظر كتاب د. رفيق العجم: **المنطق عند الغزالى في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الإسلامية** (بيروت: دار المشرق، 1989م).
- 6 Faruk Mitha : **Al-Ghazali and the Ismailis** (london: I.B. Tauris, 2010).
- 7 د. محمد سامي النشار: **نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام** (القاهرة: دار المعارف، 1981م)، ج.1.
- 8 الغزالى، المستصفى، ص 16.
- 9 المرجع السابق، ص 14.
- 10 المرجع السابق، ص 14.
- 11 المرجع السابق، ص 14.
- 12 المرجع السابق، ص 14.
- 13 المرجع السابق، ص 15-17.

-
- 14- المرجع السابق، ص 17.
 - 15- المرجع السابق، ص 17.
 - 16- المرجع السابق، ص 17.
 - 17- المرجع السابق، ص 58.
 - 18- د. ابراهيم محمد زين: **تدريس الفقه وأصوله من وجهة نظر معارف الوحي، تفكير**. المجلد الأول العدد الأول 1999م، ص 126-146.
 - 19- الغزالي، أبو حامد: **الاقتصاد في الاعتقاد** (دمشق: دار الحكمة، 1994م).
 - 20- انظر ابن حزم الظاهري مقدمة كتابه: **الإحکام في أصول الأحكام مع مقدمة الفصل**.
 - 21- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 465. وكذلك سعيد العلوی: **الخطاب الأشعري** (بيروت: دار المنتخب، 1992م).
 - 22- ابن خلدون، المقدمة، ص 466.
 - 23- المرجع السابق، ص 467.
 - 24- المرجع السابق، ص 467-475.
 - 25- د. خليل نصار: **نشأة الفقه وتطوره وعلاقته بالوحي**, بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، ج 1، ص 261-305.
 - 26- د.محمد الدسوقي: **نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه**, بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، ج 1، ص 486. (تحرير د. فتحى حسن ملکاوي، عمان: 1995م).
 - 27- د. لوى صافى: **نحو منهجية أصولية للدراسات الشرعية**, بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، ج 1، ص 225—261. (تحرير د. فتحى حسن ملکاوي، عمان: 1995م).
 - 28- د. أحمد الريسوني: **نظريّة التقرّيب والتغلّب وتطبيقاتها في العلوم الإسلاميّة** (القاهرة: دار الكلمة، 1997م) وانظر كذلك د. طه عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994م).